

التوجه الاستراتيجي لجمهورية الصين الشعبية تجاه أفريقيا خلال الفترة (2000-2024م)

د. محمد صالح عمر بومطاري¹

¹ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي

E-mail: mohamedsmatari@gmail.com

Abstract:

This study explores China's strategy in Africa during the period (2000–2023), in the context of China's growing global influence and its ambition to reshape international power balances. The strategy is framed by principles such as “non-intervention,” “mutual benefit,” and “win-win cooperation.” The research aims to analyze the theoretical foundations and guiding principles of China's foreign policy toward Africa and to identify the tools used by Beijing to enhance its influence, whether through soft power (culture, education, media, diplomacy) or hard power (investments, resources, infrastructure, and military presence).

The study adopts a descriptive-analytical approach, employing geopolitical analysis and international relations theories. It is structured into two main sections: the first addresses the foundational principles of China's strategy, such as non-intervention and development partnerships, while the second focuses on China's use of soft and hard power tools, including education, media, military bases, and large-scale initiatives like the Belt and Road Initiative (BRI).

The findings reveal that China's strategy in Africa offers an alternative to traditional Western dominance by fostering trust through development-oriented, non-conditional partnerships. However, the strategy faces rising challenges related to African debt, accusations of economic dependency, and potential impacts on political sovereignty. The study concludes by recommending a more balanced and transparent partnership model that ensures the sovereignty and long-term interests of African countries, while mitigating the risks of excessive dependence on China.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية خلال الفترة (2000–2023)، في ظل التوسع المتزايد للحضور الصيني عالمياً، وسعيها إلى إعادة تشكيل توازنات القوة في النظام الدولي، عبر ما يُعرف بمبادئ "الشراكة المتكافئة"، و"عدم التدخل"، و"المنفعة المتبادلة". وتهدف الدراسة إلى تحليل المراكز النظرية والمبادئ العامة التي تقوم عليها السياسة الصينية في إفريقيا، وتحديد الأدوات التي استخدمتها بكين لتعزيز نفوذها، سواء من خلال القوة الناعمة (الثقافة، التعليم، الإعلام، الدبلوماسية) أو القوة الصلبة (الاستثمارات، الموارد، البنية التحتية، التواجد العسكري).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، مع توظيف أدوات من التحليل الجيوسياسي ونظريات العلاقات الدولية، وتم تقسيمها إلى مبحثين رئيسيين: تناول الأول المبادئ المؤسسة للاستراتيجية الصينية مثل عدم التدخل والشراكة التنموية، بينما ركز الثاني على أدوات القوة الناعمة والصلبة، كالتعليم، الإعلام، القواعد العسكرية، والمبادرات التنموية الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق.

خلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجية الصينية تمثل نموذجًا مغايرًا عن الهيمنة الغربية التقليدية، إذ نجحت في كسب ثقة العديد من الدول الإفريقية من خلال تقديم بدائل تنموية غير مشروطة سياسيًا، ومع ذلك تواجه هذه الاستراتيجية تحديات متصاعدة تتعلق بديون الدول الإفريقية، والانتهاكات بالهيمنة الاقتصادية، والتأثير على استقلالية القرار السياسي في بعض الدول. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بضرورة بناء شراكة استراتيجية قائمة على الشفافية والتوازن، تحفظ للدول الإفريقية مصالحها وسيادتها، وتحد من مخاطر الاعتماد الأحادي على الصين.

الكلمات المفتاحية:

- الاستراتيجية الصينية - القوة الناعمة - القوة الصلبة - منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) - السيادة الإفريقية - مبادرة الحزام والطريق.

المقدمة:

تُعد الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية إحدى أبرز تجليات التحول في النظام الدولي المعاصر، حيث تسعى بكين إلى إعادة صياغة علاقاتها الدولية مع دول الجنوب، خصوصًا إفريقيا، وفق مقاربة تقوم على مبادئ مغايرة لتلك التي تتبعها القوى الغربية، وترتكز السياسة الصينية تجاه إفريقيا على حزمة من المبادئ السياسية والاقتصادية والثقافية، أبرزها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمنفعة المتبادلة، والشراكة الشاملة من أجل التنمية، وهو ما يُفسّر القبول المتزايد للدور الصيني لدى العديد من الدول الإفريقية.

ولقد شهدت العلاقات الصينية-الأفريقية تطورًا ملحوظًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت أفريقيا محط اهتمام استراتيجي للصين ضمن رؤيتها لتعزيز نفوذها العالمي. وقد اعتمدت الصين استراتيجية متكاملة تقوم على مبادئ ثابتة وأدوات متنوعة، تجمع بين القوة الناعمة والصلبة، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والأمنية في القارة. وقد أدى هذا التوجه إلى توثيق العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، مما جعل بكين أحد أبرز الشركاء الاقتصاديين والسياسيين للقارة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

شهدت القارة الإفريقية خلال العقدين الأخيرين تصاعدًا ملحوظًا في مستوى التفاعل الصيني-الإفريقي، تجلّى في توسع استثمارات الصين، تنوع شراكاتها الثنائية، واتساع حضورها السياسي والأمني والثقافي في عدد متزايد من دول القارة. وتُقدّم هذه السياسة الصينية رسميًا تحت شعارات "الشراكة المتكافئة"، و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية"،

و"الربح المتبادل"، ما يجعلها، في الظاهر، مغايرة للنمط الغربي التقليدي القائم على المشروعية السياسية والهيمنة الاستعمارية.

لكن على الرغم من هذا الخطاب التنموي، تثير الاستراتيجية الصينية عدة إشكالات جوهرية في حقل العلاقات الدولية والتنمية الإفريقية، من بينها: إلى أي مدى تُجسّد هذه الاستراتيجية بالفعل "نموذجًا تنمويًا بديلاً" يخدم المصالح الإفريقية؟ وهل ترتكز حقًا على أسس من الشراكة المتكافئة، أم أنها تعكس نمطًا جديدًا من التبعية الاقتصادية والسياسية تحت غطاء القوة الناعمة؟ كما تطرح الاستراتيجية الصينية تساؤلات حول آثارها الجيوسياسية والأمنية، خاصة في ظل تزايد الحضور العسكري والتقني الصيني في مناطق استراتيجية مثل القرن الإفريقي. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحليل الاستراتيجية الصينية في إفريقيا من خلال الوقوف على مرتكزاتها المفاهيمية والسياسية، والأدوات التي تعتمد عليها (الناعمة والصلبة)، وتأثيرها على الدول الإفريقية، بما في ذلك التداعيات التنموية والسياسية والجيوسياسية.

فروض الدراسة:

تتطلب هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:

1. توظيف الصين لأدوات القوة الناعمة والصلبة في أفريقيا يعكس توجهًا استراتيجيًا طويل المدى لتعزيز نفوذها في النظام الدولي.
2. التوجه الصيني نحو أفريقيا قائم على اعتبارات اقتصادية وحيوسياسية تهدف إلى ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق الناشئة.
3. مبادرة الحزام والطريق تمثل الإطار المؤسسي الأبرز لتعزيز التواجد الصيني في القارة الإفريقية خلال العقدين الماضيين.
4. التنامي المتزايد للدور الصيني في أفريقيا يساهم في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية ويؤثر في علاقات أفريقيا مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة.

ثانياً: أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وعملية، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. الأهمية العلمية والمعرفية:

- أ- تسهم الورقة في إثراء الأدبيات العربية حول موضوع العلاقات الصينية-الإفريقية، الذي ما زال يعاني من محدودية الدراسات العربية المتخصصة مقارنة بالدراسات الغربية.
- ب- تقدم تحليلاً معمقاً للتوجهات الاستراتيجية الصينية خلال فترة زمنية طويلة (2000-2024م)، ما يساعد على فهم التحولات الجوهرية في السياسة الخارجية الصينية وأدواتها.
- ج- تساهم في تطوير حقل الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية من خلال دراسة تطبيقية لنموذج صاعد في النظام الدولي، يوازن بين القوتين الناعمة والصلبة.

2. الأهمية العملية والسياسية:

أ- تمكّن صناع القرار في الدول العربية والأفريقية من فهم أبعاد الانخراط الصيني في القارة الأفريقية، بما يساعدهم على صياغة سياسات خارجية أكثر فاعلية تجاه الصين.

ب- توضح الفرص والمخاطر التي يطرحها الحضور الصيني في أفريقيا، سواء على المستوى التنموي أو الأمني أو الجيوسياسي.

ج- تساعد الدول الأفريقية في تحديد موقعها في التنافس الدولي المتزايد بين الصين والقوى الأخرى، خصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. تحليل الأسس والمبادئ التي يقوم عليها التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه أفريقيا خلال الفترة (2000-2024م).

2. الكشف عن أدوات القوة الناعمة والصلبة التي توظفها الصين لتعزيز حضورها في القارة.

3. تقييم تأثير المبادرات الصينية الكبرى، مثل مبادرة الحزام والطريق، على التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي في أفريقيا.

4. توضيح انعكاسات التوجه الصيني على التوازنات الجيوسياسية والتنافس الدولي في القارة الأفريقية.

5. تقديم توصيات عملية لصناع القرار في الدول العربية والأفريقية حول كيفية التعامل مع الانخراط الصيني في القارة.

رابعاً: مناهج الدراسة: تعتمد الدراسة على مناهج بحثية متنوعة تتناسب مع طبيعة الموضوع:

1. المنهج الوصفي-التحليلي: لوصف وتحليل التوجهات والسياسات الصينية تجاه أفريقيا، ورصد تطورها الزمني خلال الفترة المدروسة.

2. المنهج التاريخي: لتتبع الخلفيات التاريخية للعلاقات الصينية-الأفريقية وتطورها منذ بداية الألفية الثالثة.

3. مدخل تحليل النظم: (Systems Analysis) لفهم العلاقة بين التوجه الصيني نحو أفريقيا والتحول في النظام الدولي، مع التركيز على البنية الدولية وتأثير التفاعلات الخارجية.

خامساً: أدوات البحث: نظراً للطبيعة التحليلية والموضوعية لهذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات البحثية، أهمها:

1. الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية: مثل البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية، وتقارير منتديات التعاون الصيني-الأفريقي (FOCAC)، ووثائق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتعاون مع الصين، بالإضافة إلى تقارير المؤسسات الحكومية في الدول الأفريقية حول المشاريع الصينية.

2. التقارير الدولية والإحصاءات الرسمية: تقارير البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF) حول الاستثمارات في أفريقيا، وتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقارير مراكز البحوث العالمية المعنية بالشؤون الأفريقية.

3. الدراسات الأكاديمية والكتب المتخصصة: تم الاعتماد على الأبحاث العلمية المنشورة في المجالات المحكمة والكتب الأكاديمية التي تناولت موضوع العلاقات الصينية-الأفريقية والتنافس الدولي في القارة.
4. المقالات الصحفية والتحليلات السياسية: مقالات وتقارير تحليلية صادرة عن وسائل الإعلام المرموقة والمراكز البحثية المتخصصة في الشأن الأفريقي والدولي
- ولفهم هذه الاستراتيجية بشكل أعمق، تتناول هذه الدراسة في المبحث الأول الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية الصينية في أفريقيا، حيث سيتم تحليل أربعة محاور رئيسية:
1. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والذي يعد أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية، ويشكل عامل جذب للدول الأفريقية التي ترفض التدخلات الخارجية في قراراتها السياسية.
 2. الشراكة الاقتصادية والتنموية، حيث سيتم استعراض الاستثمارات الصينية في القطاعات المختلفة، وتأثيرها على التنمية في أفريقيا، مع التركيز على البنية التحتية والتكنولوجيا.
 3. الأدوات الثقافية والتعليمية للصين في أفريقيا، والتي تشمل نشر اللغة الصينية، وتقديم المنح الدراسية، والتعاون الأكاديمي، وتعزيز التبادل الثقافي بين الطرفين.
 4. الشراكة الأمنية والعسكرية، حيث سيتم تحليل أوجه التعاون العسكري الصيني-الأفريقي، بما في ذلك التواجد العسكري الصيني، ودوره في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.
- بينما المبحث الثاني، فسيتم التركيز فيه على الأدوات التي تستخدمها الصين في أفريقيا، وذلك من خلال تناول العناصر الآتية:
1. الاستثمارات في البنية التحتية، والتي تعد من أبرز أدوات الصين لتعزيز نفوذها في القارة، من خلال بناء الطرق، والموانئ، والسدود، والمطارات، وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.
 2. الدبلوماسية الثقافية والتعليمية، حيث سيتم تحليل دور المعاهد الصينية، والبعثات التعليمية، والبرامج التدريبية في نشر الثقافة الصينية وترسيخ النفوذ الفكري للصين في أفريقيا.
 3. التواجد العسكري والمشاركة في حفظ السلام، من خلال دراسة الدور المتنامي للصين في البعثات الأممية لحفظ السلام في القارة، وأثر هذا التواجد على علاقتها مع الدول الأفريقية.
- المبحث الأول: الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية الصينية في أفريقيا.**
- تعد الصين واحدة من القوى الكبرى التي تزايد تأثيرها في القارة الأفريقية خلال العقدين الأخيرين، حيث تطورت استراتيجيتها تجاه أفريقيا بشكل ملحوظ ليشمل العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. ويعكس هذا التوجه سعي الصين إلى تعزيز نفوذها في أفريقيا وتوسيع حضورها في مختلف المجالات، وهو ما يتماشى مع أهدافها في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم (العبد الرحمن، 2016).

وتقوم الاستراتيجية الصينية في أفريقيا على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تعكس التوجهات العامة للسياسة الخارجية الصينية وتحدد طبيعة العلاقات بين الصين والدول الأفريقية. وتعود هذه الأسس إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي طرحها الصين في الخمسينيات من القرن العشرين، والتي ظلت تمثل ركيزة رئيسية للسياسة الصينية تجاه القارة الأفريقية. وبالإضافة إلى هذه المبادئ، تعتمد الاستراتيجية الصينية على مجموعة من الركائز الاقتصادية، السياسية، والأمنية التي تعكس تزايد الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا في السياسة الخارجية الصينية (العبد الرحمن، 2016).

المطلب الأول: المبادئ العامة للسياسة الصينية في أفريقيا:

منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955م، التزمت الصين بمجموعة من المبادئ في علاقاتها مع الدول الأفريقية، والتي تطورت لاحقاً لتشكّل الإطار العام لاستراتيجيتها في القارة. ومن بين أهم هذه المبادئ :

أولاً: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية:

يُعد مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" حجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، فمنذ مؤتمر باندونغ عام 1955م، والتي تتضمن احترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي (Zhang, 2017). وقد انعكس هذا المبدأ بوضوح في سياسات الصين تجاه أفريقيا، حيث أكدت الصين مراراً أنها تلتزم بتقديم الدعم للدول الأفريقية دون فرض أجندات سياسية أو شروط تتعلق بالحوكمة أو الديمقراطية (Alden, 2007)، وقد انعكس هذا المبدأ بوضوح في سياسات الصين تجاه أفريقيا، حيث أكدت الصين مراراً أنها تلتزم بتقديم الدعم للدول الأفريقية دون فرض أجندات سياسية أو شروط تتعلق بالحوكمة أو الديمقراطية (Alden, 2007). وقد أكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) عام 2018م أن "الصين تحترم خيارات الشعوب الإفريقية ولا تتدخل في مساراتها السياسية الوطنية" (FOCAC Summit, 2018).

ثانياً الأطر النظرية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية:

يعتمد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية على فلسفة احترام السيادة الوطنية للدول، وهو ما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في المادة الثانية، الفقرة السابعة على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة (UN Charter). ويعكس هذا المبدأ رفض الصين لسياسات التدخل التي انتهجتها بعض الدول الغربية تحت ذرائع مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والإصلاحات الاقتصادية، حيث تعتبر الصين أن هذه القضايا شأن داخلي لكل دولة، ويجب معالجتها دون ضغوط خارجية (Taylor, 2010).

وبالنسبة للعلاقات الصينية-الأفريقية، فقد أكدت الصين التزامها بعدم التدخل عبر العديد من الوثائق الرسمية، أبرزها الكتاب الأبيض حول سياسة الصين تجاه أفريقيا، الذي أصدره مجلس الدولة الصيني في عام 2006، حيث جاء فيه أن الصين "تدعم الدول الأفريقية في سعيها لتحقيق التنمية وفقاً لظروفها الوطنية الخاصة، دون تدخل أو إملاءات خارجية" (China State Council, 2006).

ثالثاً: تطبيق مبدأ عدم التدخل في العلاقات الصينية-الأفريقية:

حرصت الصين على تطبيق مبدأ عدم التدخل في تفاعلها مع الدول الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك وفق الأسس التالية:

1- المساعدات الاقتصادية غير المشروطة.

تسعى الصين إلى بناء علاقات قائمة على "الربح المتبادل" عبر تقديم الدعم التنموي، والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، والمساعدات التقنية، دون فرض سياسات أو شروط سياسية، وتتبنى الصين في هذا السياق ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الاقتصادية"، إذ تربط مصالحها الاقتصادية في إفريقيا بتعزيز التنمية المحلية لدول القارة وهي لا تفرض شروطاً سياسية على القروض والمساعدات التي تقدمها للدول الأفريقية، على عكس المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو ما جعلها شريكاً مفضلاً للكثير من الدول التي ترى في الشروط الغربية تدخلاً في سيادتها (Brautigam, 2009).

وكمثال على ذلك، قدمت الصين دعماً اقتصادياً كبيراً لدول مثل زيمبابوي والسودان، رغم الانتقادات الغربية لسجلات حقوق الإنسان في هاتين الدولتين (Patey, 2014). كذلك علي سبيل المثال، تشير بيانات البنك الإفريقي للتنمية إلى أن الصين استثمرت أكثر من 60 مليار دولار بين عامي 2000 و2020م في مشاريع تتعلق بالطرق، والموانئ، والطاقة، والتعليم في القارة الإفريقية (African Development Bank, 2021).

2- الامتناع عن التدخل في النزاعات الداخلية.

تجنب الصين التدخل المباشر في الأزمات السياسية الداخلية للدول الأفريقية، على عكس القوى الغربية التي لعبت أدواراً في تغيير الأنظمة أو دعم حركات معارضة. على سبيل المثال، لم تتدخل الصين في الأزمات السياسية في ساحل العاج (2010-2011) أو كينيا (2007-2008)، رغم الاضطرابات الكبيرة، بل اكتفت بالدعوة إلى الحوار السلمي (Large, 2008).

3- احترام الحكومات الشرعية بغض النظر عن توجهاتها السياسية.

تعاملت الصين مع الأنظمة الحاكمة في أفريقيا بناءً على مبدأ الاعتراف بالحكومات القائمة، بغض النظر عن طبيعتها السياسية، وهو ما ظهر في علاقاتها الوثيقة مع أنظمة (روبرت موغابي) في زيمبابوي، و(عمر البشير) في السودان، و(بول كاغامي) في رواندا (Shinn, 2012)، وقد أكد المسؤولون الصينيون في أكثر من مناسبة أن بكين لا تهتم "بمن يحكم"، بل تركز على التعاون الاقتصادي والسياسي المشترك (Tull, 2012).

رابعاً: التحديات والانتقادات لمبدأ عدم التدخل:

رغم أن مبدأ عدم التدخل يعتبر عاملاً جاذباً لشراكات الصين مع الدول الأفريقية، إلا أنه يواجه عدة تحديات وانتقادات، أبرزها:

1. الازدواجية في التطبيق: رغم تأكيد الصين على التزامها بعدم التدخل، إلا أن بعض الممارسات الصينية

في أفريقيا أظهرت تدخلاً غير مباشر، خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية مصالحها الاقتصادية، فقد تعرضت الصين لانتقادات بسبب دعمها لحكومات معينة ضد المعارضة، كما حدث في السودان عندما زُعم أنها زودت حكومة البشير بالسلاح خلال النزاع في دارفور (Cornelissen, 2012).

2. **التدخل الاقتصادي عبر الديون:** هناك انتقادات بأن الصين تمارس نوعًا جديدًا من التدخل الاقتصادي من خلال دبلوماسية الديون، حيث تمنح قروضًا ضخمة للدول الأفريقية، مما يجعلها تعتمد اقتصاديًا على الصين، كما حدث في جيبوتي وزامبيا، حيث تراكمت ديون كبيرة للصين، مما منحها نفوذًا غير مباشر في القرارات الاقتصادية لهذه الدول (Zhou, 2019).

3. **الضغوط الدولية لإعادة النظر في المبدأ:** تواجه الصين ضغوطًا دولية لإعادة النظر في نهجها، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان. فقد تعرضت الصين لانتقادات بسبب عدم اتخاذ موقف صارم تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول الأفريقية، مثل بوروندي وإريتريا، حيث يُنظر إلى صمتها على أنه دعم غير مباشر للأنظمة القمعية (Mohan, 2014).

إذن يمكن القول بأن الاستراتيجية الصينية في إفريقيا تقوم على مزيج من المبادئ السياسية المعلنة والأهداف الاقتصادية الواقعية، وهي بذلك تمثل نموذجًا مختلفًا عن الهيمنة التقليدية الغربية، وقد مكنتها هذه المقاربة من التمدد بعمق في الساحة الإفريقية، مستفيدة من الرغبة الإفريقية في شراكات لا تقوم على الوصاية أو المشروطة السياسية، ومع ذلك فإن تزايد المصالح الصينية في القارة قد يجعل الالتزام الصارم بهذا المبدأ أكثر تعقيدًا في المستقبل، خاصة مع تصاعد الضغوط الدولية والمخاوف من دبلوماسية الديون، وبالتالي، قد تجد الصين نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم هذا النهج، بما يحقق التوازن بين الالتزام بعدم التدخل وحماية مصالحها الاستراتيجية.

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية والتنمية .

تعتبر الشراكة الاقتصادية والتنمية بين الصين وإفريقيا إحدى الركائز الأساسية للعلاقات الصينية-الأفريقية، حيث تركز على الاستثمارات، تطوير البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، وقد شهدت هذه الشراكة توسعًا ملحوظًا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، في إطار مبادرات متعددة أبرزها منتدى التعاون الصيني-الأفريقي (FOCAC) ومبادرة الحزام والطريق (BRI)، مما جعل الصين الشريك الاقتصادي الأكبر للقارة الأفريقية (بن عياد، 2018).

أولاً: الاستثمارات الصينية في أفريقيا:

تُعتبر الاستثمارات الصينية في أفريقيا واحدة من أبرز التحولات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، حيث تسعى الصين إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة عبر مجموعة متنوعة من المشاريع، تشمل البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والموانئ، بالإضافة إلى قطاعات الطاقة والتعدين.

وتعكس هذه الاستثمارات رغبة الصين في تأمين الموارد الطبيعية وضمان أسواق جديدة لمنتجاتها، كما توفر هذه المشاريع فرص عمل وتحفيز للنمو الاقتصادي في الدول الأفريقية، رغم أن هناك بعض المخاوف بشأن الديون وأثرها على السيادة الوطنية، وأصبحت الصين أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا، حيث تتدفق استثماراتها إلى قطاعات رئيسية مثل الطاقة، التعدين، الزراعة، والتصنيع. ووفقًا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ارتفعت الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا من أقل من مليار دولار في عام 2003 إلى أكثر من 43 مليار دولار بحلول عام 2021. (UNCTAD, 2021).

1- دوافع الاستثمارات الصينية.

تعتمد الاستثمارات الصينية في أفريقيا على عدة دوافع، أبرزها (Brautigam, Deborah, 2009):

- الحصول على الموارد الطبيعية: حيث تعتمد الصين على أفريقيا كمصدر رئيسي للنفط، المعادن، والمواد الخام مثل الكوبالت والنحاس والليثيوم.
- توسيع الأسواق: مع تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي، تسعى الشركات الصينية إلى أسواق جديدة لمنتجاتها، مما يجعل أفريقيا وجهة جذابة لسلعها وخدماتها.
- تعزيز النفوذ الجيوسياسي: ترى الصين في الاستثمارات الاقتصادية وسيلة لتعزيز وجودها السياسي والدبلوماسي في القارة.

2- القطاعات الرئيسية للاستثمار.

- قطاع التعدين والطاقة: يُعتبر قطاع التعدين والطاقة من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأفريقي، حيث يلعب دورًا أساسيًا في تحقيق النمو والتنمية. يضم هذا القطاع مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية، مثل المعادن النفيسة والفلزات، بالإضافة إلى مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والغاز، والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعتمد العديد من الدول الأفريقية على صادرات هذه الموارد لتمويل ميزانياتها الوطنية وتحفيز التنمية الاقتصادية، ومع ذلك يواجه القطاع تحديات متعددة، مثل مشاكل البنية التحتية، والتقلبات في أسعار السلع، وتأثيرات التغير المناخي، مما يستدعي استراتيجيات مستدامة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الموارد، وتشمل استثمارات الصين في هذا القطاع مشاريع مثل منجم (تكي فانغ) في الكونغو الديمقراطية، والذي يمثل أحد أكبر مشاريع النحاس والكوبالت في العالم (Luke, 2014).
- الصناعة والتصنيع: أنشأت الصين مناطق صناعية في دول مثل إثيوبيا وزامبيا ونيجيريا لدعم التصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا (lan, 2010).
- الزراعة: استثمرت الصين في مشاريع زراعية ضخمة، لا سيما في شرق أفريقيا، لدعم الأمن الغذائي وتوفير المحاصيل الاستوائية للسوق الصينية (Giles, and Lampert, 2014).

ثانيًا: تطوير البنية التحتية في أفريقيا:

يُعتبر تطوير البنية التحتية أحد أبرز مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين وأفريقيا، حيث قامت الشركات الصينية بتنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، والسدود. ويقدّر البنك الأفريقي للتنمية أن الصين ساهمت في تمويل أكثر من 30% من مشروعات البنية التحتية في أفريقيا خلال العقد الماضيين (African Development Bank, 2022).

1- مشاريع السكك الحديدية والطرق.

- مشروع السكة الحديدية بين أديس أبابا وجيبوتي: والذي بلغت تكلفته حوالي 3.4 مليار دولار، ويربط إثيوبيا بميناء جيبوتي، ما يعزز التجارة الإقليمية. (Daniel, 2008).
- شبكة الطرق السريعة في كينيا ونيجيريا: حيث مولت الصين بناء الطرق السريعة في كينيا، مثل طريق نيروبي-مومباسا السريع، الذي عزز البنية التحتية اللوجستية في المنطقة (Weizhen, 2018).

2- الموانئ والمطارات.

- ميناء باجامويو في تنزانيا: يُعد من أكبر المشاريع البحرية الصينية في أفريقيا، ويهدف إلى أن يصبح مركزاً رئيسياً للتجارة في شرق أفريقيا (Deborah,2009) .
- تطوير ميناء دوراليه في جيبوتي: الذي يعزز قدرة جيبوتي كمركز تجاري رئيسي يربط أفريقيا بالأسواق الآسيوية (Pierre,2018).

3- مشاريع الطاقة والسدود.

تُعتبر مشاريع الطاقة والسدود من أبرز المبادرات التنموية في أفريقيا، حيث تلعب دوراً حيوياً في تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة وتعزيز الأمن المائي. تسعى العديد من الدول الأفريقية، بدعم من الاستثمارات الخارجية، إلى بناء سدود ضخمة لتوليد الطاقة الكهرومائية، مما يساهم في توفير الكهرباء لآلاف الأسر ويعزز النمو الصناعي بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه المشاريع في إدارة الموارد المائية، وتوفير مياه الري للزراعة، رغم الفوائد الكبيرة، تواجه هذه المشاريع بعض التحديات، مثل الحاجة إلى دراسات بيئية دقيقة، وضمان حقوق المجتمعات المحلية، مما يستدعي توازناً بين التنمية والحفاظ على البيئة ومن هذه المشاريع علي سبيل المثال سد باوي في غانا: تم تمويله وتنفيذه من قبل الصين لدعم توليد الطاقة الكهرومائية (Lucy,2013) ، وكذلك مشروع سد مروي في السودان والذي ساهمت الصين في بنائه لتوليد الكهرباء وتحسين البنية التحتية للطاقة (Ian,2009) .

ثالثاً: الشراكة التكنولوجية ونقل المعرفة:

إلى جانب الاستثمارات والبنية التحتية، شهدت الشراكة بين الصين وأفريقيا تطوراً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حيث أصبحت الشركات الصينية مثل هواوي وزد تي إي (ZTE) مزوداً رئيسياً لحلول الاتصالات في القارة.

1- تطوير شبكات الاتصالات والإنترنت.

تُمثل الشراكة التكنولوجية ونقل المعرفة عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية في أفريقيا، حيث تساهم في تطوير المهارات المحلية وتعزيز الابتكار. تسعى العديد من الشركات الصينية إلى إقامة شراكات مع المؤسسات الأفريقية في مجالات التكنولوجيا والمعلومات، مما يتيح تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة. هذه الشراكات لا تقتصر على نقل المعدات، بل تشمل أيضاً التدريب والتطوير المهني، مما يساعد على بناء قدرات العاملين في القطاعين العام والخاص. من خلال هذه المبادرات، يمكن للدول الأفريقية تعزيز قدراتها التنافسية في السوق العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا حيث تعتبر مشاريع الجيل الخامس (5G) الذي أطلقته شركة هواوي لإنشاء شبكات الجيل الخامس في دول مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا من المشاريع المهمة (Lina,2020) وكذلك توسيع شبكات الألياف البصرية: قامت الشركات الصينية بمد آلاف الكيلومترات من كابلات الألياف البصرية لربط المدن الأفريقية بشبكة إنترنت أسرع. (Joshua, and Shinn,2012)

2- بناء المدن الذكية.

يشهد مفهوم بناء المدن الذكية تطورًا ملحوظًا في أفريقيا، حيث يهدف إلى تحسين جودة الحياة من خلال دمج التكنولوجيا في التخطيط الحضري، وتعتمد المدن الذكية على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الخدمات العامة، مثل النقل، وإدارة النفايات، والطاقة، والمياه من خلال إنشاء بنية تحتية ذكية، يمكن للمدن التعامل بكفاءة مع التحديات الحضرية مثل الازدحام، والتلوث، ونُدرة الموارد، وتعزز هذه المبادرات الاستدامة من خلال إدارة الطاقة والمياه بشكل أفضل، وتوفير بيئة أكثر أمانًا وراحة للسكان، وبالرغم من التحديات التي تواجه التنفيذ، مثل التمويل والتنسيق بين الجهات المختلفة، فإن بناء المدن الذكية يمثل فرصة كبيرة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في القارة، وتعمل الصين على تطوير مشاريع المدن الذكية في عدة دول أفريقية، مثل مشروع المدينة الذكية في كينغالي برونديا، والتي تهدف إلى تحسين الخدمات الرقمية (Tom,2021)

المطلب الثالث: الأدوات الثقافية والتعليمية للصين في أفريقيا.

تعد الأدوات الثقافية والتعليمية إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية القوة الناعمة الصينية في أفريقيا، حيث تسعى الصين إلى تعزيز حضورها في القارة من خلال تبادل ثقافي مكثف، دعم التعليم العالي، وتقديم المنح الدراسية، وتعتمد هذه الجهود على مؤسسات تعليمية وثقافية مثل معاهد كونفوشيوس، برامج التبادل الأكاديمي، والتعاون في مجالات البحث والتطوير، مما يساهم في تعزيز التأثير الصيني في المجتمعات الأفريقية.

أولاً: معاهد كونفوشيوس وتعليم اللغة الصينية:

تعد محاولة الصين الدخول إلى القارة بجانب الثقافة الغربية- ثقافة المستعمر - ومع قوة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كان ، سيجعل من دخولها أمراً صعباً، لرفض الثقافات الأفريقية التعامل مع الصين كقوى تتبع النظام الاشتراكي لفشل هذا النموذج، كما روجت له أمريكا، بالإضافة إلى صعوبة اللغة الصينية، وعدم علم الأفارقة بها، لذا كان يجب على الصين وضع استراتيجية تعتمد علي القوي الناعمة للنفاد إلي قلب القارة، لذا تعتبر معاهد كونفوشيوس من أبرز الأدوات التي تستخدمها الصين لتعزيز ثقافتها في أفريقيا، حيث تقدم هذه المعاهد دروساً في اللغة الصينية، وتنظم فعاليات ثقافية، وتدعم التعاون الأكاديمي بين الجامعات الصينية والأفريقية (بالط، 2020)

1-انتشار معاهد كونفوشيوس في أفريقيا.

منذ افتتاح أول معهد كونفوشيوس في أفريقيا عام 2005، ازداد عددها ليصل إلى حوالي 60 معهداً في أكثر من 40 دولة أفريقية بحلول عام 2023م، وتُدار هذه المعاهد بالتعاون مع جامعات محلية، وتوفر برامج تدريبية لتأهيل المعلمين الأفارقة في مجال اللغة الصينية(أبو حلاوة، 2018)

2- تأثير معاهد كونفوشيوس.

تساعد هذه المعاهد في تعزيز التفاهم الثقافي بين الصين وأفريقيا، مما يساهم في بناء علاقات طويلة الأمد، وتُستخدم كأداة لتعزيز النفوذ الصيني، حيث تقدم الصين منحة دراسية للطلاب الذين يتعلمون الصينية، مما يساهم في بناء نخبة متعلمة تميل إلى تعزيز العلاقات مع بكين (أبو حلاوة، 2018).

ثانياً: المنح الدراسية وبرامج التبادل الأكاديمي:

1- المنح الدراسية للطلاب الأفارقة.

تقدم الصين آلاف المنح الدراسية سنوياً للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، ففي عام 2018، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن تقديم 50,000 منحة دراسية و50,000 فرصة تدريب مهني ضمن مبادرة منتدى التعاون الصيني-الأفريقي (FOCAC, 2018)، وتركز هذه المنح على التخصصات التقنية والهندسية التي تحتاجها الدول الأفريقية في مجالات البنية التحتية، الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات (Giles and Lampert, 2014).

2- برامج التبادل الأكاديمي والتدريب المهني.

تدير الصين برامج تبادل أكاديمي بين الجامعات الصينية والأفريقية، حيث يتم إرسال أساتذة صينيين لتدريس اللغة الصينية والدراسات التقنية في الجامعات الأفريقية، وتوفر الصين برامج تدريب مهني للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف نقل المعرفة الصينية وتعزيز المهارات المحلية (Daniel, 2008).

ثالثاً: التعاون البحثي والتكنولوجي:

1- دعم البحث العلمي والتكنولوجي.

أنشأت الصين مراكز بحثية مشتركة مع الجامعات الأفريقية، مثل المركز الصيني-الأفريقي للبحث والتطوير في مجال الزراعة، الذي يهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا الصينية، وتمول الصين مشاريع بحثية في مجالات مثل الصحة العامة، الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، مما يساهم في تطوير القدرات العلمية في أفريقيا. (Weizhen, 2018).

2- نشر الثقافة الصينية في أفريقيا.

يُعتبر نشر الثقافة الصينية في أفريقيا جزءاً مهماً من استراتيجيتها بـكين لتعزيز العلاقات الثنائية وتعميق الفهم المتبادل. تتضمن هذه المبادرات تنظيم فعاليات ثقافية، مثل المعارض الفنية، والعروض المسرحية، والمهرجانات، بالإضافة إلى إنشاء معاهد كونفوشيوس التي تروج للغة والثقافة الصينية، وتستخدم الصين وسائل الإعلام والثقافة لتعزيز وجودها في أفريقيا، حيث تبث قنوات صينية مثل CGTN Africa، China Radio International برامج موجهة للجمهور الأفريقي، وتدعم الصين المهرجانات الثقافية الصينية في الدول الأفريقية، مثل مهرجان عيد الربيع الصيني الذي يتم الاحتفال به في عدة عواصم أفريقية وتساهم هذه الأنشطة في تعزيز التبادل الثقافي وتسهيل التواصل بين الشعوب، مما يساعد على بناء علاقات أقوى، كما يوفر تعلم اللغة الصينية فرصاً جديدة للأفارقة في مجالات التعليم والتوظيف. ومع ذلك، تبرز بعض التحديات، مثل الحاجة إلى فهم الاحترام المتبادل بين الثقافات، لضمان نجاح هذه المبادرات في تعزيز التفاهم والتعاون المستدام (نعمة، 2017).

وهكذا ساهمت الأدوات الثقافية والتعليمية الصينية في تعزيز الحضور الصيني في أفريقيا عبر برامج تعليمية، تبادل أكاديمي، وتعاون بحثي، وبينما يرى البعض في هذه الجهود فرصة لتنمية الموارد البشرية الأفريقية، يعتبرها آخرون وسيلة لإعادة تشكيل النخب الأفريقية وفقاً للرؤية الصينية، ومع استمرار هذه المبادرات، تبقى مدى استقلالية واستدامة هذه البرامج في خدمة المصالح الأفريقية محل نقاش.

المطلب الرابع: الشراكة الأمنية والعسكرية .

تُعتبر الشراكة الأمنية والعسكرية جزءًا أساسيًا من العلاقات بين الصين وأفريقيا، حيث تسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار في القارة، ويتجلى ذلك من خلال التواجد العسكري الصيني في بعض المناطق الأفريقية، والذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب وحفظ السلام، وتشارك الصين أيضًا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مقدمة الدعم اللوجستي والتدريب للقوات الأفريقية، وتساهم هذه الشراكات في تعزيز القدرات العسكرية للدول الأفريقية، مما يساعدها على مواجهة التحديات الأمنية مثل النزاعات المسلحة والعنف المتطرف، وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية أوسع تسعى من خلالها الصين إلى حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في القارة، مع الالتزام العلني بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (العامري، 2017).

أولاً: التواجد العسكري الصيني في أفريقيا:

1- القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي.

افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية خارج حدودها في جيبوتي عام 2017، مما يعكس تحولاً في استراتيجيتها العسكرية (Andrew S., and Wuthnow, 2018). وتوفر هذه القاعدة دعماً لوجستياً لعمليات حفظ السلام الصينية في أفريقيا، كما تُستخدم لمهام مكافحة القرصنة في خليج عدن، مما يعزز قدرات الصين في حماية مصالحها التجارية (Andrew, et al, 2021)، ويُنظر إلى هذه القاعدة على أنها جزء من استراتيجية الحزام والطريق، حيث تقع في موقع استراتيجي على أحد أهم الممرات البحرية العالمية (Lauren P, 2020).

2- مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري.

أصبحت الصين ثالث أكبر مزود للأسلحة في أفريقيا بعد روسيا والولايات المتحدة، حيث تُصدّر الصين معدات عسكرية منخفضة التكلفة إلى دول أفريقية عديدة (Pieter D, 2021). وتُركز مبيعات الأسلحة الصينية على الدول التي تواجه تحديات أمنية داخلية مثل السودان، نيجيريا، والجزائر، وتشمل الأسلحة الخفيفة، الطائرات بدون طيار، والمركبات المدرعة. (Jonathan, 2011) كما تعقد الصين تدريبات عسكرية مشتركة وتوفر برامج تدريب للضباط الأفارقة في الأكاديميات العسكرية الصينية (African Union, 2023).

ثانياً: المشاركة الصينية في عمليات حفظ السلام:

1- دور الصين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تُعد الصين من أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام الأممية في أفريقيا، حيث أرسلت آلاف الجنود والشرطة إلى بعثات حفظ السلام في دول مثل الكونغو الديمقراطية، مالي، جنوب السودان، والسودان (دارفور)، وعلى الرغم من أن الصين تقليدياً كانت تتبنى موقفاً غير تدخلي، فإن مشاركتها في حفظ السلام تعكس تحولاً نحو دور أكثر فاعلية في القضايا الأمنية الأفريقية (العامري، 2017).

2- دوافع المشاركة الصينية في عمليات حفظ السلام.

تُعتبر المشاركة الصينية في عمليات حفظ السلام جزءاً أساسياً من التزام بكين بدعم الاستقرار والأمن في أفريقيا. تساهم الصين بقوات عسكرية ومساعدات لوجستية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يعزز قدرة الدول

الأفريقية على التعامل مع النزاعات الداخلية والأزمات الإنسانية، وتعمل القوات الصينية في مجالات متعددة، مثل تأمين المناطق المتأثرة بالنزاعات، وتقديم المساعدة الإنسانية، والتدريب للقوات المحلية. تُظهر هذه المشاركة التزام الصين بتحقيق الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية، وبالرغم من الفوائد الكبيرة لهذه العمليات، تبرز تحديات تتعلق بالتنسيق مع الجهات المحلية وضمان احترام السيادة الوطنية. يتطلب النجاح في هذه المبادرات حوارًا مستمرًا ونقاشًا عميقًا بين الأطراف المعنية، وتأتي مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام بدافع حماية تعزيز صورتها الدولية كدولة مساهمة في تحقيق السلام وكذلك حماية استثماراتها ومواطنيها في أفريقيا، حيث توجد استثمارات ضخمة في قطاعات النفط، التعدين، والبنية التحتية (Jinghan, 2019).

ثالثًا: التعاون الأمني بين الصين وأفريقيا:

1- التدريب العسكري وتبادل الخبرات.

توفر الصين برامج تدريب للقوات الأفريقية، حيث يتلقى الضباط الأفارقة تدريبًا في الأكاديميات العسكرية الصينية على تكتيكات مكافحة الإرهاب، الأمن السيبراني، وإدارة النزاعات (lan, 2018)، وفي السنوات الأخيرة، زاد عدد الضباط الأفارقة الذين يدرسون في الكليات العسكرية الصينية، مما يعزز من العلاقات الدفاعية الثنائية (David H, and Eisenman, 2012).

2- مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية.

تقدم الصين دعمًا أمنيًا للدول الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة في المناطق التي تواجه تهديدات من الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام في نيجيريا، والجماعات المتطرفة في منطقة الساحل (International Crisis Group, 2022).

وتساهم القوات البحرية الصينية في دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن، حيث شاركت منذ 2008 في عمليات تأمين خطوط الملاحة التجارية الدولية. (Andrew, 2016)

وهكذا أصبحت الشراكة الأمنية والعسكرية الصينية مع أفريقيا عنصرًا مهمًا في العلاقات الثنائية، حيث تسهم الصين في تعزيز القدرات الدفاعية للدول الأفريقية من خلال تقديم الدعم العسكري، المشاركة في عمليات حفظ السلام، والتعاون الأمني. ومع ذلك، يثير التوسع العسكري الصيني في أفريقيا تساؤلات حول تأثيره على السيادة الأفريقية، ومدى ارتباطه بالمصالح الاقتصادية الصينية. وفي ظل المنافسة الدولية المتزايدة على النفوذ في القارة، تبقى آثار هذه الشراكة على الأمن والاستقرار الأفريقي موضع اهتمام ونقاش.

المبحث الثاني: الأدوات الصينية للقوة الناعمة والصلبة في أفريقيا

تساهم هذه الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي، خلق الوظائف، وتحسين نوعية الحياة للسكان، وتسعى الصين إلى تحقيق نفوذها في أفريقيا عبر مزيج من الأدوات الناعمة والصلبة، مما يعكس استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع القارة. فعلى مدى العقود الماضية، اعتمدت الصين على

القوة الناعمة لتعزيز صورتها ك شريك تنموي بديل للقوى الغربية، مستخدمة وسائل مثل الدبلوماسية الثقافية، التعليمية، والإعلامية. في الوقت نفسه، وظفت الصين أدوات القوة الصلبة من خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، التوسع العسكري، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، بما يتماشى مع مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: استثمارات الصين في البنية التحتية.

تُعد استثمارات الصين في البنية التحتية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الصين لتعزيز نفوذها في أفريقيا، حيث تركز الاستراتيجية الصينية على تطوير مشاريع ضخمة تشمل الطرق، والموانئ، والسكك الحديدية، ومحطات الطاقة، وغيرها من البنى التحتية الأساسية، وتعكس هذه الاستثمارات اهتمام الصين بتعزيز الترابط الاقتصادي مع القارة، مما يساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية متبادلة، كما أن هذه المشروعات تُعتبر جزءاً أساسياً من مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين الصين والعالم، مع تركيز خاص على أفريقيا نظراً لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية.

أولاً: دوافع الصين للاستثمار في البنية التحتية الأفريقية:

1. تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية.

تسعى الصين إلى تحقيق فوائد اقتصادية من خلال استثماراتها في البنية التحتية، حيث توفر هذه المشروعات فرصاً للشركات الصينية للعمل في أفريقيا، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الصيني عبر تصدير التكنولوجيا، والمواد الخام، والخدمات الهندسية، كما تساعد هذه الاستثمارات في تحسين بيئة الأعمال، مما يسهل وصول المنتجات الصينية إلى الأسواق الأفريقية، التي تُعتبر سوقاً متنامية للسلع والخدمات الصينية (Chris,2007).

2- تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية.

تُعتبر البنية التحتية وسيلة فعالة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول الأفريقية، حيث تستخدم الصين هذه الاستثمارات كأداة لتعزيز القوة الناعمة من خلال تقديم الدعم الاقتصادي دون فرض شروط سياسية كما تفعل الدول الغربية (Ian,2010).

ثانياً: القطاعات الرئيسية لاستثمارات الصين في البنية التحتية:

تركز الصين على عدة قطاعات رئيسية في استثماراتها بالبنية التحتية، وتشمل:

1- الطرق والسكك الحديدية.

تُعتبر مشاريع الطرق والسكك الحديدية من أبرز المشروعات التي تستثمر فيها الصين، حيث تهدف إلى تحسين الربط الداخلي بين الدول الأفريقية وتسهيل حركة التجارة والنقل، ومن أبرز هذه المشاريع: خط سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي: يمتد هذا الخط على طول 750 كيلومتراً، ويربط العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بميناء جيبوتي، مما يسهل نقل البضائع بين إثيوبيا والعالم. وخط مومباسا - نيروبي: يُعد هذا المشروع من

أبرز المشروعات التي نفذتها الصين في كينيا، حيث يربط ميناء مومباسا بالعاصمة نيروبي، ويمثل جزءاً من خطة أوسع لتعزيز الترابط الإقليمي في شرق أفريقيا (Daniel,2008)

2- الموانئ والمطارات.

استثمرت الصين بشكل كبير في تطوير الموانئ الأفريقية، بهدف تعزيز القدرات التجارية وتحسين تدفق الصادرات والواردات. ومن أبرز هذه المشاريع:

- ميناء باجامويو في تنزانيا: يُعد من أضخم المشاريع الصينية في أفريقيا، حيث يهدف إلى تحويله إلى أحد أكبر الموانئ في القارة لتعزيز التجارة الإقليمية (Scarlett,2012)
- ميناء لامو في كينيا: يُعد جزءاً من مشروع الممر الشمالي، وهو مبادرة تهدف إلى تحسين البنية التحتية في شرق أفريقيا، وربط كينيا بجنوب السودان وإثيوبيا (Luke,2014)

3-مشروعات الطاقة.

تُركز الصين على مشروعات الطاقة، خاصة الطاقة المتجددة مثل السدود والطاقة الشمسية، لدعم التنمية المستدامة في القارة، ومن أبرز هذه المشاريع:

سد (غيلغيل غيبي) الثالث في إثيوبيا: مولته الصين للمساعدة في توليد الطاقة الكهرومائية وتحسين إمدادات الكهرباء في المنطقة (Denis M ,2006) . وكذلك مشروعات الطاقة الشمسية في نيجيريا وجنوب أفريقيا حيث تعمل الشركات الصينية على تطوير مزارع طاقة شمسية للمساهمة في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري (Denis M,2017)

ثالثاً: التحديات والانتقادات لاستثمارات الصين في البنية التحتية:

1- الديون والعبء المالي.

تعرضت الصين لانتقادات بسبب ارتفاع مستوى الديون التي تتحملها بعض الدول الأفريقية نتيجة القروض الصينية لتمويل هذه المشروعات حيث يثار الجدل حول "دبلوماسية الدين"، التي يُنظر إليها على أنها قد تؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية للصين. (Wei,2019)

2-التأثير البيئي والاجتماعي.

تواجه بعض المشروعات الصينية انتقادات بسبب آثارها البيئية والاجتماعية، مثل إزالة الغابات، وتلوث الأنهار، وتهجير المجتمعات المحلية، وقد شهدت بعض المشاريع احتجاجات من السكان المحليين والمنظمات البيئية (Joshua, and Shinn,2012).

3-العمالة الصينية مقابل العمالة المحلية.

تعتمد بعض المشاريع الصينية على العمالة الصينية بدلاً من توظيف الأفارقة، مما أثار انتقادات بشأن عدم توفير فرص عمل كافية للسكان المحليين. كما تواجه بعض الشركات الصينية اتهامات بعدم احترام حقوق العمال في بعض البلدان (Yunnan,2017)

ختاماً تُعتبر استثمارات الصين في البنية التحتية إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز علاقاتها مع أفريقيا، حيث تسهم هذه المشاريع في تحسين الترابط الاقتصادي والتجاري داخل القارة ومع العالم. وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة لهذه الاستثمارات، فإنها تواجه تحديات تتعلق بالديون، والآثار البيئية، وحقوق العمال. ومع ذلك، تظل الصين شريكاً رئيسياً للدول الأفريقية في مجال تطوير البنية التحتية، وهو ما يعكس تحولاً في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال العقدين الماضيين.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الثقافية والتعليمية.

تُعد الدبلوماسية الثقافية والتعليمية إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الصين في تعزيز نفوذها في أفريقيا، حيث تسعى من خلالها إلى تعزيز القوة الناعمة وزيادة التأثير على المجتمعات الأفريقية، وتتمثل هذه الدبلوماسية في نشر اللغة والثقافة الصينية، وتقديم المنح الدراسية، وإنشاء المعاهد التعليمية، إضافةً إلى تعزيز التبادلات الأكاديمية والثقافية. وقد أصبحت هذه الجهود جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الصينية الشاملة لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، بما يخدم المصالح الصينية على المدى الطويل.

أولاً: أبعاد الدبلوماسية الثقافية والتعليمية الصينية في أفريقيا:

1- تعليم اللغة الصينية وإنشاء معاهد كونفوشيوس.

تعد معاهد كونفوشيوس من أبرز الأدوات التي تستخدمها الصين لنشر ثقافتها في أفريقيا، حيث تعمل على تعليم اللغة الصينية وتعريف الطلاب الأفارقة بالتاريخ والفكر الصيني. وقد شهد العقدين الماضيين زيادة كبيرة في عدد هذه المعاهد في مختلف الدول الأفريقية، مما يعكس تزايد الاهتمام بتعزيز الوجود الثقافي الصيني (Chris,2007).

وفي عام 2023، كان هناك أكثر من 60 معهد كونفوشيوس و 40 فصل كونفوشيوس في 40 دولة أفريقية، حيث تقدم هذه المعاهد برامج تعليمية حول اللغة الصينية والثقافة والفنون الصينية، ومن أبرز الدول التي استضافت معاهد كونفوشيوس: جنوب أفريقيا، كينيا، نيجيريا، ومصر، حيث تُعد هذه الدول مراكز رئيسية للتعاون التعليمي بين الصين وأفريقيا (أبو حلاوة، 2018).

2- التبادلات الأكاديمية والمنح الدراسية.

تُعتبر المنح الدراسية أداة رئيسية في السياسة التعليمية الصينية تجاه أفريقيا، حيث توفر الصين منحاً سنوية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، مما يساهم في بناء كوادر محلية ذات معرفة وثيقة بالصين، ووفقاً للإحصاءات، ازداد عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين من 2000 طالب فقط عام 2003 إلى أكثر من 80,000 طالب بحلول عام 2019م، مما جعل الصين الوجهة الأولى للطلاب الأفارقة الراغبين في الدراسة بالخارج (David H., and Eisenman,2018).

تشمل هذه المنح برامج دراسات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، إضافةً إلى الدورات القصيرة في الهندسة، الطب، إدارة الأعمال، والعلاقات الدولية. (Daniel,2008).

3- التبادلات الثقافية والفنية.

تسعى الصين إلى تعزيز العلاقات الثقافية من خلال التبادلات الفنية والمهرجانات الثقافية، حيث يتم تنظيم فعاليات صينية في مختلف العواصم الأفريقية، مثل عروض الأوبرا الصينية، ومهرجانات الأفلام، ومعارض الفنون التقليدية. (Scarlett, 2012) تُنظم الصين مهرجانات ثقافية في دول مثل إثيوبيا، تنزانيا، وغانا لتعزيز التفاهم الثقافي بين الشعوب (Luke, 2014)، كما يتم إرسال وفود ثقافية وفنية صينية إلى أفريقيا لإقامة عروض موسيقية ومسرحية، مما يساهم في تعزيز التقارب بين المجتمعات الصينية والأفريقية (Denis M, 2006).

ثانيًا: أهداف الدبلوماسية الثقافية والتعليمية الصينية في أفريقيا:

1- تعزيز القوة الناعمة الصينية.

تسعى الصين إلى تحسين صورتها العالمية وتعزيز نفوذها من خلال نشر ثقافتها وقيمها في الخارج. وتعتبر الدبلوماسية الثقافية وسيلة فعالة لبناء الثقة مع الدول الأفريقية، مما يعزز من مكانة الصين كشريك استراتيجي للقارة. (Yun, 2017)

2- توسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي.

يُسهم تعزيز الروابط الثقافية والتعليمية في تمهيد الطريق أمام التعاون الاقتصادي والسياسي، حيث يساعد في خلق بيئة إيجابية لزيادة الاستثمارات والتبادل التجاري بين الصين وأفريقيا (Yun. , 2021)

3- الترويج للنموذج التنموي الصيني.

يُعتبر الترويج للنموذج التنموي الصيني جزءًا رئيسيًا من استراتيجية الصين في أفريقيا، حيث تسعى إلى مشاركة تجربتها الفريدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعليم والتبادل الأكاديمي، وتحاول الصين تقديم نموذجها التنموي باعتباره بديلاً للنموذج الغربي، حيث يشجع العديد من الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين على نقل التجربة الصينية إلى بلدانهم بعد التخرج. (Lina, 2020)

ثالثًا: التحديات والانتقادات للدبلوماسية الثقافية والتعليمية الصينية:

هناك عدد من المخاوف والتحديات التي تواجه الصين في أفريقيا منها ما يلي: -

1- مخاوف من التأثير الثقافي الصيني.

يُنظر إلى انتشار الثقافة الصينية في بعض الدول الأفريقية على أنه قد يؤدي إلى طمس الهويات المحلية، مما أثار بعض المخاوف بشأن الهيمنة الثقافية الصينية (Folashadé, 2025)

2- اللغة الصينية كعائق.

على الرغم من تزايد الاهتمام بتعلم اللغة الصينية، إلا أن انتشارها لا يزال محدودًا مقارنةً باللغات الأخرى مثل الإنجليزية والفرنسية، مما يمثل عائقًا أمام اندماج الثقافة الصينية في المجتمعات الأفريقية (Chris, and Large, 2018).

3- محدودية فرص العمل للطلاب الأفارقة بعد الدراسة في الصين.

يواجه بعض الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين تحديات في الحصول على وظائف في بلدانهم بعد التخرج، خاصةً إذا كانت مهاراتهم اللغوية والثقافية تركز على الصين فقط. (Marina,2017) ختاماً تشكل الدبلوماسية الثقافية والتعليمية جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الصينية في أفريقيا، حيث تساعد في تعزيز العلاقات طويلة الأمد بين الصين والدول الأفريقية. وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة لهذه الجهود، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق باللغة، والتأثير الثقافي، وفرص العمل، مما يفرض ضرورة تطوير سياسات أكثر تكاملاً لتحقيق المصالح المشتركة بين الجانبين.

المطلب الثالث: التواجد العسكري والمشاركة في حفظ السلام.

يُعد التواجد العسكري الصيني في أفريقيا وتحركاتها في مجال عمليات حفظ السلام من أبرز مظاهر القوة الصلبة التي تستخدمها الصين لتعزيز نفوذها في القارة، فقد انتقلت الصين من موقف الحياد وعدم التدخل العسكري إلى لعب دور أكثر فاعلية في القضايا الأمنية الأفريقية، حيث زاد انخراطها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إضافةً إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع العديد من الدول الأفريقية من خلال التدريبات المشتركة، وتصدير الأسلحة، وإنشاء القواعد العسكرية، ويسهم هذا التوجه في تحقيق المصالح الاستراتيجية للصين، سواء من خلال حماية استثماراتها الاقتصادية أو توسيع دورها كقوة عالمية فاعلة في الشؤون الدولية (Alden and Large,2011).

أولاً: الدور الصيني في عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

تُعد الصين واحدة من أكبر المساهمين بقوات حفظ السلام في أفريقيا، حيث دعمت بعثات الأمم المتحدة عبر إرسال الجنود، والضباط، والوحدات الطبية، والهندسية، مما يعكس تحولاً ملحوظاً في سياستها تجاه القضايا الأمنية الدولية (Shinn,2012) وفي عام 2023م، بلغ عدد الجنود الصينيين المشاركين في عمليات حفظ السلام في أفريقيا أكثر من 2,500 جندي، موزعين على عدة بعثات تابعة للأمم المتحدة. (SIPRI,2023) وتشارك الصين في بعثات حفظ السلام في السودان (دارفور)، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تقوم قواتها بمهام حماية المدنيين، بناء البنية التحتية، وتقديم المساعدات الإنسانية (Sun,2012). ويُعد دور الصين في بعثة "يوناميد (UNAMID) في دارفور مثلاً واضحاً على توسع الصين في مجال حفظ السلام، حيث نشرت قوات هندسية وطبية للمساعدة في تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية (Taylor,2009).

ثانياً: القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي:

في عام 2017، افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، والتي تُعتبر نقطة استراتيجية لتعزيز النفوذ العسكري الصيني في أفريقيا وتأمين مصالحها الاقتصادية (Nantulya,2022). تهدف القاعدة إلى دعم عمليات حفظ السلام، ومكافحة القرصنة في خليج عدن، وتأمين الممرات البحرية الحيوية، خاصةً أن جيبوتي

تُعد منطقة استراتيجية قرب مضيق باب المندب، الذي يمر عبره جزء كبير من التجارة الدولية (Ekman,2020)

وتُستخدم القاعدة أيضًا في إجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الأفريقية، مما يعزز التعاون الدفاعي بين الصين وأفريقيا (Stronski,2022) وأثار إنشاء القاعدة مخاوف بعض القوى الغربية، حيث رأت فيها خطوة أولى نحو توسيع النفوذ العسكري الصيني عالميًا، وهو ما يتناقض مع سياسة "عدم التدخل" التقليدية للصين (O'Hanlon,2019).

ثالثًا: التعاون العسكري الصيني-الأفريقي:

إلى جانب عمليات حفظ السلام والوجود العسكري المباشر، تعزز الصين علاقاتها العسكرية مع الدول الأفريقية من خلال بيع الأسلحة، والتدريبات العسكرية المشتركة، والدعم الأمني.
1- صادرات الأسلحة الصينية إلى أفريقيا.

وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ، أصبحت الصين من أكبر مزودي الأسلحة للدول الأفريقية، حيث توفر معدات عسكرية بأسعار تنافسية مقارنةً بالولايات المتحدة وأوروبا (Ekman,2020) وتشمل هذه الصادرات الطائرات بدون طيار، الدبابات، المركبات المدرعة، وأنظمة الدفاع الجوي، مما يعزز الاعتماد العسكري لبعض الدول الأفريقية على التكنولوجيا الصينية (O'Hanlon,2019). ومن أبرز الدول التي تستورد الأسلحة الصينية: نيجيريا، السودان، الجزائر، وزيمبابوي، حيث تستخدم هذه الأسلحة في مكافحة التمرد والجماعات المسلحة (Brautigam,2009).
2- التدريبات العسكرية المشتركة والاتفاقيات الدفاعية.

تُجري الصين برامج تدريب عسكرية للضباط الأفارقة، حيث يتم استضافتهم في الأكاديميات العسكرية الصينية لتلقي دورات في التكتيكات القتالية، حفظ الأمن، والاستخبارات. (Vasselier,2022) وعقدت الصين اتفاقيات دفاعية مع عدد من الدول الأفريقية، مثل إثيوبيا، جنوب السودان، وأنغولا، لتعزيز التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب (Wenping,2022) وأرسلت الصين مستشارين عسكريين وخبراء إلى بعض الدول الأفريقية لمساعدتها في تطوير قدراتها الدفاعية، خاصةً في مجال مكافحة التمرد والجريمة المنظمة (Shinn and Eisenman,2012)

رابعًا: الدوافع الصينية لتعزيز وجودها العسكري في أفريقيا:

من دوافع الصين تجاه تواجدتها العسكري في أفريقيا ما يلي: -

1- حماية المصالح الاقتصادية والاستثمارية.

تمتلك الصين استثمارات ضخمة في البنية التحتية، التعدين، والطاقة في أفريقيا، مما يجعل من الضروري تأمين هذه الاستثمارات من أي تهديدات أمنية. (French,2014) وأدت الاضطرابات الأمنية في بعض الدول الأفريقية،

مثل جنوب السودان وليبيا، إلى خسائر كبيرة للشركات الصينية، مما دفع الحكومة الصينية إلى تعزيز وجودها العسكري لحماية مصالحها (Sun,2021) .

2- تعزيز مكانة الصين كقوة عالمية.

يُعتبر التوسع العسكري الصيني في أفريقيا جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذ الصين على الساحة الدولية، حيث تسعى إلى منافسة القوى الغربية مثل الولايات المتحدة وفرنسا في المجالات الأمنية (Taylor,2021) ويوفر التواجد العسكري الصيني فرصة لبكين لتعزيز دورها في المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، عبر المساهمة الفعالة في عمليات حفظ السلام (Glen,2023).

خامسًا: التحديات والانتقادات للتواجد العسكري الصيني في أفريقيا:

1- الاتهامات بالسعي إلى الهيمنة العسكرية.

أثار التوسع العسكري الصيني في أفريقيا مخاوف بعض الدول الغربية، التي ترى فيه محاولة لإنشاء نظام أمني موازٍ في القارة يمكن أن يُضعف النفوذ التقليدي للغرب (Thornton,2020) وتُتهم الصين باستخدام المساعدات العسكرية كوسيلة لبسط نفوذها السياسي على الحكومات الأفريقية (Tiezzi,2022).

2- تأثير بيع الأسلحة على النزاعات المحلية.

يُنظر إلى تصدير الصين للأسلحة إلى بعض الدول الأفريقية على أنه يساهم في تأجيج النزاعات، خاصةً في الدول التي تعاني من حروب أهلية (Tiezzi,2022) . ويواجه هذا التوجه انتقادات حقوقية، حيث تُتهم الصين بعدم مراعاة معايير حقوق الإنسان في صادراتها من الأسلحة (Bitzinger,2022) خلاصة القول يعكس التواجد العسكري الصيني في أفريقيا تحولاً مهماً في سياستها الخارجية، حيث انتقلت من الحياد وعدم التدخل إلى لعب دور أكثر فعالية في الأمن الإقليمي .وعلى الرغم من مساهمتها في حفظ السلام، والتعاون الدفاعي، ومكافحة الإرهاب، إلا أن سياستها العسكرية تواجه انتقادات دولية وتحديات محلية.

خاتمة الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن التوجه الاستراتيجي لجمهورية الصين الشعبية تجاه القارة الأفريقية خلال الفترة (2000-2024م) يعكس تحولاً بنوياً في السياسة الخارجية الصينية، قائماً على المزج بين أدوات القوة الناعمة (الدبلوماسية الاقتصادية، التعليم، الثقافة، التعاون التكنولوجي) وأدوات القوة الصلبة (التعاون الأمني، التواجد العسكري المحدود، وحماية المصالح الاستراتيجية). وقد أظهرت الدراسة أن هذا التوجه لم يكن مجرد مسعى اقتصادي بحت، بل هو جزء من مشروع صيني متكامل يسعى إلى تعزيز مكانة الصين كقوة عالمية فاعلة، وإعادة تشكيل النظام الدولي على أسس متعددة الأقطاب.

أولاً: النتائج:

أولاً: تزايد النفوذ الاقتصادي الصيني في أفريقيا بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة منذ عام 2009، وحققت استثمارات ضخمة في مجالات البنية التحتية والطاقة والاتصالات، مدعومة بمبادرة الحزام والطريق التي شكلت الإطار المؤسسي لهذا التعاون.

ثانياً: اعتماد الصين على القوة الناعمة كأداة رئيسة لبناء علاقات طويلة الأمد مع الدول الأفريقية، من خلال برامج التدريب، المنح الدراسية، وتعزيز التبادل الثقافي والإعلامي، بما يعكس استراتيجية تهدف إلى كسب التأييد الشعبي والحكومي.

ثالثاً: الجانب الأمني للتوجه الصيني أصبح أكثر وضوحاً في العقد الأخير، من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإنشاء أول قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي عام 2017، بما يعكس تحولاً في طبيعة الدور الصيني من شريك اقتصادي إلى لاعب أمني وجيوسياسي.

رابعاً: التوجه الصيني أثر بشكل مباشر على التوازنات الدولية في أفريقيا، حيث دفع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى إعادة النظر في استراتيجياتها تجاه القارة، ما أدى إلى تصاعد حدة التنافس الدولي.

خامساً: رغم المكاسب الكبيرة للتعاون الصيني-الأفريقي، إلا أن هناك تحديات وانتقادات، أبرزها المخاوف من تراكم الديون، التأثير البيئي لبعض المشاريع، ضعف فرص العمل المحلي، ومخاوف من الهيمنة الاقتصادية الصينية.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تعزيز الشفافية والحوكمة في المشاريع الصينية في أفريقيا من خلال التعاون مع المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والمنظمات الرقابية المستقلة.
2. تبني استراتيجية أفريقية موحدة تجاه الشراكة مع الصين تضمن تحقيق مصالح القارة، وتقادي الوقوع في تبعية اقتصادية غير متكافئة.
3. التوازن بين الاستفادة من الفرص التنموية التي تقدمها الصين والحفاظ على السيادة الوطنية للدول الأفريقية من خلال تنويع الشراكات الدولية.
4. تشجيع الدراسات المقارنة بين التوجه الصيني وتوجهات القوى الكبرى الأخرى لفهم أعمق للتنافس الدولي وانعكاساته على التنمية والاستقرار في أفريقيا.
5. تعزيز البعد الأكاديمي والإعلامي للتعاون الصيني-الأفريقي عبر توسيع برامج التبادل المعرفي ونقل التكنولوجيا بما يخدم التنمية المستدامة طويلة الأمد.

قائمة المراجع :
باللغة العربية:

- أبو حلاوة، كريم. "القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة (الموارد والتحديات)". (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. دمشق: جامعة دمشق، المجلد 40، العدد 5، 28 أغسطس 2018، ص 581.
- العامري، ابتسام محمد. "الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة". (مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، م40، ع466، ديسمبر 2017، ص ص 136-138.
- العبد الرحمن، حكمت، "إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا"، مجلة سياسات عربية، (الدوحة: العدد 22، سبتمبر 2016)، ص72.
- بالط، شريفة فاضل محمد. "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية". (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، بورسعيد: جامعة بورسعيد، العدد 10، إبريل 2021، ص ص 180-181.
- بن عياد، رياض. "تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني-الإفريقي". (مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. الجزائر: مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد 5، 2018، ص 190-193.
- نعمة، كاظم هاشم. "القوة الناعمة الصينية والعرب". (مجلة سياسات عربية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 26، 2017، ص 30.

باللغة الإنجليزية:

- African Development Bank. *China's Infrastructure Footprint in Africa*. 2021.
- Alden, Chris. *China in Africa: Partner, Competitor or Hegemon?* London: Zed Books, 2007.
- _____, and Daniel Large. *New Directions in Africa-China Studies*. London: Routledge, 2018.
- Amnesty International. *Chinese Arms Transfers and Their Role in African Conflicts*. Amnesty Report, 2023.
- Baynton-Glen, Sarah. "China's Role in UN Peacekeeping: Implications for Africa." *Chatham House Report*, 2023.
- Benabdallah, Lina. *Shaping the Future of Power: Knowledge Production and Network-Building in China-Africa Relations*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2020.
- _____. "China's Soft Power Advantage in Africa: Cultural Diplomacy and Broadcasting." *Brookings Institution*, July 20, 2020. <https://www.brookings.edu/articles/chinas-soft-power-advantage-in-africa/>
- Bitzinger, Richard A. "China's Role in the Global Arms Trade." *Journal of Strategic Studies* 42, no. 2 (2022): 215-238.
- Blanchard, Lauren P. "China's Military Base in Djibouti: Implications for Africa and U.S. Policy." *Congressional Research Service*, 2020.
- Brautigam, Deborah. *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa*. Oxford: Oxford University Press, 2009.
- Cabestan, Jean-Pierre. "China and Djibouti: An Important Partner for the Belt and Road Initiative." *China Perspectives*, no. 4 (2018): 16.
- Chen, Yunnan. "Labor Practices and Local Hiring in Chinese Infrastructure Projects in Africa: The Case of Ethiopia." *China Africa Research Initiative Working Paper No. 17*. Johns Hopkins University, 2017.
- Cornelissen, Scarlett. "China and Africa: Perspectives on the Evolving Relationship." *African Affairs* 109, no. 436 (2012): 25-34.

- Corkin, Lucy. *Uncovering African Agency: Angola's Management of China's Credit Lines*. London: Routledge, 2013.
- Eisenman, Joshua, and David H. Shinn. *China and Africa: A Century of Engagement*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012.
- Ekman, Alice. *China's Global Strategy: Towards a Multipolar World*. New York: Palgrave Macmillan, 2020.
- Erickson, Andrew S. *Chinese Naval Strategy and the Far Seas Operations*. Naval Institute Press, 2016.
- Erickson, Andrew S., and Joel Wuthnow. "Barriers, Springboards, and Benchmarks: China Conceptualizes the Indo-Pacific." *Naval War College Review* 71, no. 1 (2018): 71.
- Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC). *Beijing Summit Declaration*. 2018. <https://www.focac.org/>
- French, Howard W. *China's Second Continent: How a Million Migrants Are Building a New Empire in Africa*. New York: Knopf, 2014.
- He, Wenping. "China-Africa Security Cooperation in a New Era." *China Quarterly of International Strategic Studies* 4, no. 1 (2022): 23-45.
- Holslag, Jonathan. *China and India in Africa: Partners or Rivals?* New York: Columbia University Press, 2011.
- International Crisis Group. *China's Expanding Security Role in Africa: Balancing Interests and Principles*. 2022.
- Jackson, Tom. "Inside Rwanda's Smart City Ambitions." *Techcabal*, October 15, 2021. <https://techcabal.com/2021/10/15/inside-rwandas-smart-city-ambitions/>
- Large, Daniel. "Beyond 'Dragon in the Bush': The Study of China-Africa Relations." *African Affairs* 107, no. 428 (2008): 45-50.
- Mohan, Giles, and Ben Lampert. "China and the Governance of Africa's Extractive Sector." *Journal of Development Studies* 50, no. 5 (2014): 19.
- Nantulya, Paul. "China's Military Base in Djibouti." *Africa Center for Strategic Studies*, 2022.
- O'Hanlon, Michael. "The Strategic Implications of China's Military Base in Djibouti." *Brookings Institution Report*, 2019.
- Patey, Luke. *The New Kings of Crude: China, India, and the Global Struggle for Oil in Sudan and South Sudan*. London: Hurst & Company, 2014.
- Rudyak, Marina. "The Language of 'Win-Win': China's Diplomacy in Africa." *MERICCS China Monitor*, February 2017.
- Scobell, Andrew, et al. *China's Expanding African Security Footprint: The Impact of Military-Economic Engagement*. RAND Corporation, 2021.
- Shinn, David H., and Joshua Eisenman. *China and Africa: A Century of Engagement*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012.
- SIPRI. "China's Military Presence in Africa." *Stockholm International Peace Research Institute Report*, 2023.
- Soulé, Folashadé. "China's Cultural Diplomacy in Africa: A Conversation with African Stakeholders." *Carnegie Endowment for International Peace*, November 2025. <https://carnegieendowment.org>
- Stronski, Paul. "China's Growing Influence in Africa's Security Sector." *Carnegie Endowment for International Peace*, 2022.
- Sun, Yun. "China's Role in UN Peacekeeping Operations in Africa." *Brookings Institution*, 2021.
- Sun, Yun. "China's Soft Power in Africa: A Case Study of Cultural Diplomacy." *Brookings Institution*, 2021.
- Taylor, Ian. *China's Foreign Policy Toward Africa in the 21st Century: A Study of Neo-Colonialism?* London: Routledge, 2018.
- Taylor, Ian. *China's New Role in Africa*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2010.
- Taylor, Ian. *China in Africa: Partner or Predator?* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2009.

- Tiezzi, Shannon. "China's Expanding Military Footprint in Africa." *The Diplomat*, 2022.
- Tull, Denis M. "China's Engagement in Africa: Scope, Significance and Consequences." *The Journal of Modern African Studies* 44, no. 3 (2006): 459–467.
- United Nations. *Charter of the United Nations*, Article 2(7), 1945.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *World Investment Report*, 2021.
- Vasselier, Abigaël. "China's Security Engagement in Africa: A New Paradigm?" *European Council on Foreign Relations*, 2022.
- Wezeman, Pieter D. "China, Russia, and the Shifting Landscape of African Arms Sales." *SIPRI*, 2021.
- Zhang, Yun. "The Five Principles of Peaceful Coexistence and China's Foreign Policy." *Asian Perspective* 41, no. 2 (2017): 120.
- Zhang, Yun. "China's Non-Intervention Policy in Africa: Principle and Practice." *Journal of Chinese International Relations* 5, no. 2 (2017): 112.
- Zhou, Wei. "China's Non-Interference Policy: The Historical Evolution." *Chinese Journal of International Relations* 10, no. 3 (2019): 70.
- Zhou, Weizhen. "China's Role in African Infrastructure Development." *China Quarterly*, no. 236 (2018): 1234.
- Zhou, Weizhen. "China's Role in African Higher Education Development." *China Quarterly*, no. 236 (2018): 1255.